



مجلة

مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم

١٩٥٥

مجلة
مجمع اللغة العربية

الجزء الثامن

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التحرير

هذا هو الجزء الثامن من مجلة المجمع ، يحوى أعمال المجمع الرسمية التي عرضت في مجالسه أو في مؤتمراته خلال ثلاث دورات متتابعة ، هي السادسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة ، من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٢ ، إلا بقية من البحوث التي أقيمت في الدورة الثامنة عشرة نحسبنا أن يزداد بها حجم هذا الجزء ازدياداً يخرج عن المؤلف ، فأرجأناها إلى الجزء التاسع . وهناك أعمال المجمع التي تتابعت في الدورات التالية من الدورة التاسعة عشرة إلى دورة هذا العام ، معدة للنشر ، يرتقب الجمهور ظهورها ليتابع جهود المجمع ونشاطه .

وقد كنا نطمح حين أجهنا بمجلة المجمع إلى مطبعة وزارة التربية والتعليم أن تتمكن من إصدار أجزاء متتالية تستوعب ما تجمعت في الدورات السابقة من بحوث ومصطلحات ، ولكن على الرغم مما بذله القائمون على هذه المطبعة من جهود مشكورة فإن وفرة ما لديها من أعمال لم تيسر للمجمع أن يحقق مبتغاه .

ومنذ عهد بعيد سعى المجمع إلى أن يكون هيئة لها استقلال مالي ، لكي تتمكن له أسباب العمل على نطاق واسع ، ولكي تتوافر له وسائل العناية بطبع إنتاجه ونشره . ويسعدنا اليوم أن ننوه بأن هذه الأمنية قد تحققت ، إذ أصدرت الحكومة في عهد الثورة المبارك قانوناً للمجمع يسبغ عليه شخصية اعتبارية ويتيح له استقلاله المالي - وقد نشرناه في صدر مواد هذا الجزء - وما كاد يصدر هذا القانون حتى أتبعه المجمع لأئحة داخلية نص فيها على أن تظهر مجلته مرتين على الأقل في العام ، وستنخذ الأمانة لتنفيذ ذلك في القريب ، حتى تخرج المجلة حافلة بألوان مختلفة من البحوث والدراسات تمثل نشاط المجمع في خدمة اللغة .

والله ولي التوفيق ما

أبواب الثلاثي

للدكتور إبراهيم أنيس الخبير بلجنة اللهجات *

المعتلة ، فافترض أن لهجة من اللهجات تستعير طريقة النطق بالماضي فقط. دون مضارعه أو المضارع فقط دون ماضيه أمر بعيد الاحتمال وذلك لأن الأوزان لا تستعار وإنما الذي يستعار هو الكلمات ، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يتصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلا أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى أمثال نعم ينعم ، وحينئذ نعلل مثل هذه الأفعال بأن الماضي أو المضارع غريب على هذه اللهجة وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة به .

فاذا صح تفسيرنا هذا لكلام ابن جني كان مثل هذا الوزن من شواذ اللهجات ولا تكون الشواذ باباً من أبواب الفعل في أي لهجة ، وإنما هي ظواهر نلاحظها ونسجلها ثم نحاول البحث عن ظروفها الخاصة .

أما الأبواب الستة التي اعترف بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية . ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت

يتحدث الصرفيون عن أبواب الفعل الثلاثي فيفترضون إمكان شكل عين كل من الفعل الماضي والمضارع بإحدى الحركات الثلاث : الفتحة أو الضمة أو الكسرة ، ثم ينساقون مع القسمة العقلية فيفترضون لأبواب الثلاثي تسعة وجوه يرفضون منها ثلاثة لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون . وتلك الأبواب التي يرفضونها هي :

(١) فعُل يفعل

(٢) فعُل يفعل

(٣) فعِل يفعل

فاذا روى لم بعض الرواة أفعالا مثل : نعم ينعم فضيل يفضل أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير . وربما كان ابن جني في كتابه الخصائص أشهر من عني بمثل هذه الأفعال ، إذ عقد لها في كتابه فتسلا سماه «تداخل اللغات» أو «تركيب اللغات» فزعم أن قبيلة كانت تقول «نعم ينعم» وأخرى تقول «نعم ينعم» ثم تداخلت اللهجتان فتكون ذلك الوزن الغريب على العربية وهو «نعم ينعم» . على أن ابن جني لم يحدثنا عن كيف تتداخل اللهجات ولا عن الدوافع التي قد تدفع لمثل هذا التداخل ، ثم قبل هذا وذلك لم يشر ابن جني إلى السر في اقتصار مثل هذا التداخل على فعلين أو ثلاثة من كل أفعال اللغة العربية التي تكاد تتجاوز ثلاثة آلاف حسب ماورد في أجزاء القاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة فقط بله

(*) ألقى هذا البحث ونوقش في الجلسة السادسة للمؤتمر (٩ من يناير ١٩٥٠) ، ثم ووفق على إحالته إلى لجنة اللهجات لدرسه (الجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر ٢٩ من يناير ١٩٥٠) .

القرآن الكريم في قراءته المشهورة الشائعة الآن في كل الأمصار لأننا تلقيناها عن طريق التلقين والمشافهة . ولأنها تمثل لهجة موحدة منسجمة تلك هي اللغة النموذجية الأدبية . ولهذا نرى قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي فيها واضحة جلية .

وحيث يعالج المحدثون أمر اشتقاق صيغة من أخرى يبحثونه على أسس ثلاثة معترف بها بين علماء اللغات في العالم :

(١) المغايرة Polarity وتلك هي الصفة التي فطن إليها ابن جني . وسماها المخالفة بين صيغة الماضي والمضارع حين قال : « وإنما دخلت يفعل في باب فعل يفعل من حيث كانت كل واحدة من الضمة والكسرة مخالفة للفتحة » . وقول ابن جني هنا حق تؤيده القوانين الصوتية الحديثة التي تجعل الضمة والكسرة أصواتاً ضيقة close يقابلهما « الفتحة » التي هي الصوت المتسع open . فإذا أردنا أن نخالف بين الماضي والمضارع اخترنا للأول الضمة أو الكسرة واخترنا للمضارع الفتحة ، أو العكس بالعكس .

(٢) وظيفة الفعل في الكلام تؤثر حركة خاصة في الماضي على غيرها من الحركات وتلتزمها أفعال اللهجة الواحدة ، وليس ذلك لأمر في طبيعة هذه الحركة وإنما هو مجرد مصادفة ملتزمة في اللهجة الواحدة ، وتختلف اللهجات في إثارة حركة على أخرى . وكل الذي يعنى به اللغوى هو إبراز ما تؤثره اللهجة دون التعرض لبحث سبب إثارة حركة بعينها . وقد كان اللغويون يفرقون بين حركة المتعدى

كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس . ويؤيد هذا ما نراه في اللهجات الحديثة للغة العربية من خضوع كل منها لقاعدة واحدة سليمة قليلة الأبواب ، وما نراه أيضاً في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية من وضوح في قاعدة اشتقاق المضارع من الماضي .

في العبرية مثلاً نجد أن الماضي في الكثرة الغالبة من الأفعال العبرية على وزن فعل وأحياناً على وزن فعل . ثم يندر أن يكون على وزن فعل . ونرى أن مضارع الأول هو يفعل ومضارع الوزنين الآخرين يفعل . ولانكاد نجد في كل اللغة العبرية ما يشذ عن هذا سوى بضعة أفعال .

وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا الغموض في قواعد اشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي إلى القول بأن الأمر فيها مرجعه أخيراً إلى السماع لا القياس . مع أن الملاحظ في كل اللغات هو اطراد القواعد وندرة الشواذ . ومن الواجب أن ننزه العربية عن مثل هذا الاضطراب .

والأمر الذي لا يتطرق إليه الشك أن الكثرة الغالبة من أفعال الثلاثي جاءتنا في المعاجم مكتوبة لا منطوقة ، وكل اعتمادنا في أبوابها على ما رواه أصحاب هذه المعاجم . بل إن ما روى منها في نصوص أدبية لا يؤكد لنا باباً من الأبواب ، لأن رواية مثل هذه النصوص لم يكن من التواتر بحيث نجزم معها بأبواب الثلاثي كما افترضها الصرفيون وأصحاب المعاجم . وليس بين النصوص الأدبية ما يؤكد لنا طريقة اشتقاق المضارع من الماضي بما لا يدع مجالاً للشك إلا

وتلك ظاهرة مطردة في اللهجة القاهرية لانكاد نرى لها شواذ.. ويكفي لتوضيح هذا أن نقارن بين الأفعال الآتية :

يستلخ يستعجل يستلخم يستبشر
يستأنم يستمثل يستفطع يستغفل

تلك هي العوامل الثلاثة التي تؤثر في اختيار الحركات وإيثار بعضها على بعض، فإذا بحثنا على ضوئها في الأفعال الثلاثية الصحيحة التي وردت في القرآن الكريم، تلك التي استعملت فيه مرة في الماضي وأخرى في المضارع نجد أنها لانكاد تجاوز ١٣٤ فعلا وأنها لانشتمل على ذلك الباب الذي سماه النحاة «فعل يفعل» بكسر عين الفعل في الماضي والمضارع، كما نجد أنها أيضاً قد دخلت من ذلك الباب المضموم العين في الماضي والمضارع إلا في فعلين اثنين هما :

كَبُرَ يَكْبُرُ - بَصُرَ يَبْصُرُ .

أما باقي الصيغ الثلاثية التي وردت في القرآن الكريم فهي أحد وجهين لا تخرج عنهما في الماضي: «فعل» و«فعليل». ثم نرى أن الصيغة الأولى هي الأكثر شيوعاً في الأسلوب القرآني لأن به حوالي ١٠٧ من الأفعال الماضية الصحيحة التي صيغها «فعل» وحوالي ٢٤ فعلا من صيغة «فعليل» .

والقاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة في اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هي المغايرة Polarity فصيغة «فعل» يقابلها في المضارع «يفعل» أو «يفعلل» بكسر عين المضارع أو ضمها، أما صيغة «فعل» فيقابلها دائماً «يفعلل» بفتح عين المضارع .

وحركة اللزوم، ثم انصرفوا عن هذا إلى تسمية حديثة حين قسموا الأفعال من حيث وظيفتها في الكلام إلى: اختياري voluntary وإجباري involuntary فالفعل الاختياري هو الذي لنا اختيار في حدوثه ولو كان مما يعده القدماء «لازماً» مثل جلس وقعد. أما الفعل الإجباري فهو الذي لا اختيار لنا في حدوثه مثل كبر وضعف. وقد لاحظ المحدثون أن كلا من هذين النوعين يختلف عن الآخر في صيغته. فبينما يؤثر أحدهما حركة من الحركات يؤثر الآخر حركة أخرى ويترتب على هذا اختلافهما في طريقة اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس. والكثرة الغالبة من أفعال اللغات في العالم تعد من الأفعال الاختيارية.

(٣) الأمر الثالث الذي نلاحظه في اللهجات السامية بصفة عامة أثر الحروف المجاورة في إيثار الحركات. ويشبه هذا ما أكده الصرفيون من إيثار حروف الحلق للفتحة. وقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة وذلك لأن الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعاً خاصاً للسان يتفق مع مانع رفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استرعت انتباه القدماء ما يبرره في القوانين الصوتية الحديثة. على أن الأمر فيما يظهر غير مقصور على حروف الحلق، إذ أننا نلاحظ في اللهجة القاهرية ظاهرة الارتباط بين الحروف والحركات في صيغة استفعل لأن الأفعال التي تنتهي بحروف التفتيح Emphatics أو تكون هذه الحروف فيها قبل الآخر تؤثر عادة الفتحة على عين الكلمة في حين أن الحروف الأخرى تؤثر الكسرة.

الحلق . ولاشك أن هذا الفعل على هذه الصورة ينتمي لهجة أخرى غير اللهجة القرشية على أن المعاجم قد روت فيه طرقاً أخرى لاشك أن واحدة منها هي التي تنتمي للهجة القرشية .

أما حين ننظر إلى ماورد من أفعال ثلاثية صحيحة في القاموس المحيط فنراها في حدود ثلاثة آلاف من الأفعال . وقد صرفنا النظر عن الأفعال المعتلة لأن لها ظروفاً لغوية خاصة وقد مرت بها أطوار باعدت بينها وبين أبواب الفعل الصحيح وصيغتها بصيغتها الخاصة، وهذه الأفعال المعتلة قديمة بعيدة في القدم تشترك في غالب الأحيان مع شقيقات اللغة العربية كالعبرية والسريانية، ومن التعسف نسبتها إلى باب من أبواب الثلاثي بعد أن بدلت حروفها الأصلية إلى حروف المد وصارت على الصورة التي نألفها الآن . فإيقال من أن خاف أصلها على وزن « خوف » بكسر العين الماضي أمر يحتاج إلى تحقيق . وقد أمكن في بحث لي تحت عنوان « الأصل الاشتقائي لحروف العلة » أن أرجع هذه الحروف إلى تلك الأصوات السهلة « النون . اللام . الراء . الميم » التي تسمى في علم الأصوات Liquids ونشر هذا البحث في مجلة كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سنة ١٩٤٤ . لهذا آثرت هنا أن أكتفي بالأفعال الصحيحة لوضوح حركة العين في أفعالها بما لا يدع مجالاً للشك .

فإذا نحن بوبنا أفعال القاموس المحيط ونظرنا إليها في ضوء ما ذكرناه آنفاً من أسس وعوامل وقفنا منها على الملاحظات الآتية :

تلك هي القاعدة التي يمكن استنباطها من أفعال القرآن الكريم وهي واضحة جلية لاتعقيد فيها ومن الطبيعي أن تكون كذلك .

أما تلك الأفعال التي وردت في القرآن الكريم مفتوحة العين في كل من الماضي والمضارع فلامها أو عينها من أحرف الحلق تلك التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات وقد اطرقت هذه القاعدة في الأفعال القرآنية فيما عدا :

نكح . نزع . رجع . بلغ . قعد . زعم . نفخ .

فهى أفعال لامها أو عينها من حروف الحلق ومع هذا فقد غلبت عليها قاعدة المغايرة ولم تؤثر في حركة عين المضارع تلك الحروف الحلقية . ومثل هذه الأفعال يجب أن تدرس على انفراد وأن يبحث عن مصدرها أو سر خروجها عن القاعدة العامة . ويظهر أنها تنتمي في صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشية التي أسست لغة القرآن عليها . في معظم الظواهر اللغوية . وليس معنى هذا استعارة الصيغة أو طريقة الاشتقاق وإنما معناه استعارة هذه الأفعال بصيغتها الشائعة في مصدرها الأصلي ، وربما كان يعبر عن معاني هذه الأفعال في اللهجة القرشية . بأفعال أخرى مثل :

تزوج . قلع . عاد الخ .

أما الفعل الوحيد الذي أثار دهشة المتأخرين من اللغويين في أفعال القرآن فهو (قنط يقنط) لأنه ورد في القرآن مفتوح العين في الماضي والمضارع وليس فيه حرف من حروف

واضحة جلية كما هي واضحة جلية في الأفعال القرآنية . على أنه مما يسترعى انتباهنا في هذه الأفعال أن مقتضى قانون المغايرة أن نرى أفعالاً ماضيها مضموم العين ومضارعها مفتوح العين أى (فَعَلَ يَفْعُلُ) . ومثل هذا الباب لم نسمع عنه في فعل من أفعال اللغة العربية بل أباه الصرفيون . فلو قد قدر أن يروى مثل هذا الباب بين أفعال العربية لقبلائه وفسرناه على أنه مغايرة بين المضارع والماضي لأن فتحة عين المضارع يمكن أن يقابلها الكسر أو الضم في الماضي . وتشتمل اللهجات العربية الحديثة على هذا الباب في أفعال مثل (خلص يخلّص) . فلعل من اللهجات العربية القديمة ما اشتمل على هذا الباب الذى هو من الناحية الصوتية يناظر باب فرح .

بقى من الأفعال التى جاءت فى المحيط على أنها محددة الأبواب قد اختص كل منها بباب واحد نحو خمسين فعلاً قليل لنا إنها من باب كرم، وكثير منها أفعال غريبة نادرة الاستعمال . وأشهر هذه الأفعال :

جرؤ . صعب . زمت . سمج . صرح .
غزر . نزر . فحش . سحف . ظرف . عنف .
كثف . نظف . ضوئ . جسم . ضخم .
فخم . جبن . خشن .

فهذا باب غريب لا يخضع لقانون المغايرة ولانكاد نلاحظ فيه أثراً لحروف مجاورة ولا نرى له نظيراً فى اللغات السامية الأخرى ولا أظن أن له نظيراً فى اللهجات الحديثة . فن أين أتى هذا الباب ؟ على أن نسبة شيوعه ضئيلة جداً فليس منه فى القرآن الكريم إلا إعلان

أولاً : جاء فى المحيط ما يقرب من ١٨٢٠ من الأفعال التى اختص كل منها بباب واحد من أبواب الثلاثي . ومن بين هذه الأفعال نحو ١٣٧٢ ماضيها مفتوح العين فهى إذن من تلك الأفعال الاختيارية التى تحدثنا عنها . أما المضارع فقد جاء تبعاً لقانون المغايرة مضموم العين أو مكسورها . وتكاد تكون النسبة هنا متعادلة فثلاً :

٤٤٨	يفعِل] فَعَل
٤١٨	يفعُل	

فإذا كانت لام المضارع أو عينه من حروف الحلق وجدنا عين الفعل تؤثر الفتح وهذا هو ما يسمى « باب فتح يفتح » الذى يجب أن يعد فرعاً للأفعال الاختيارية فتحت فيه عين المضارع بسبب حروف الحلق أى أن أثر حرف الحلق قد غلب فيها على قانون المغايرة . وقد جاء فى المحيط من هذه الأفعال نحو ٥٠٦ من الأفعال لم يشذ منها سوى ثلاثة أفعال قليل لنا إنها من باب « فتح » دون أن نجد لامها أو عينها من أحرف الحلق . ومثل هذه النسبة الضئيلة تحملنا على إعادة النظر فى مثل هذه الأفعال الثلاثة التى أشهرها (سَقَفَ البيت) . وعلى هذا يمكن أن يقال إن جميع الأفعال التى اختصت بباب فتح جاءت مشتملة على حرف من حروف الحلق فى موضع عين الفعل أو لامة . فالتقادة فى أفعال المحيط مطردة كما هى مطردة فى الأفعال القرآنية .

أما الأفعال الإيجابية فهى فى حدود ٣٩٨ وكلها من باب « فرح » : فالمغايرة فيها

خاصة بهم كقولهم : قبطيين بدلا من أقباط وقولهم قلمات بدلا من أقلام ، كما نلاحظها في اشتقاقهم صفات مثل : أحمره . أخضره . ومن أطفالنا من يشتقون المضارع أو الماضي اشتقاقاً خاصاً قياساً على أفعال سمعوها ممن حولهم من الكبار ولا اعتبارات خاصة تمر بأذهانهم الصغيرة وقد سمعت طفلاً قاهرياً يوماً يضم عين الماضي والمضارع في الفعل (خلص يخلص) ولولا وثوق الصلة بين الجليل الناشئ وجيل الكبار في البيئة المتحضرة وتكرر سماع النطق الصحيح على أذهان الأطفال فيها لنشأ في كلامهم كثير من أمثلة هذا القياس الخاطئ ولنشأوا عليه ثم أصبح في كلامهم أمراً معترفاً به . فالطفل قد قاس المضارع (يخلص) على (يدخل) ويخرج) وغيرهما من أفعال شائعة في لغته .

فالقياس في هذه الأفعال إما أن يكون قد حدث في الماضي فحول باب « نصر » إلى باب كرم ، أو حدث في المضارع فحول ذلك الباب الذي نسمعه في اللهجات الحديثة والذي رفضه الصرفيون وهو المضموم عين الماضي والمفتوح عين المضارع إلى ما يسمى باب « كرم » .

وعلى هذا فالقاعدة التي يخضع لها اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس كما تبزهن عليها الأفعال الصحيحة الواردة في « المحيط » التي اختصت كل منها بباب واحد يمكن أن تبسط في الصورة الآتية :

(١) الماضي المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون

وليس منه في المحيط من أفعال واضحة المعنى مشهورة إلا نحو عشرين . ولا يكون مثل هذا العدد القليل طريقة من طرق اشتقاق الأفعال في لغة من اللغات . فما ورد من أفعال صحيحة الرواية يمكن أن يعزى إلى أحد أمرين :

(١) إما أن تكون هذه الأفعال في الأصل مفتوحة في الماضي ثم لقصد المبالغة في معناها حولت إلى صيغة أخرى وذلك بضم العين . ويستأنس لهذا الرأي بما يذكره النحاة من إمكان تحويل « فعلل » إلى « فعل » حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه أو للتعجب فينسلخ حينئذ عن الحدث .

فليس هذا الباب باباً أصلياً من أبواب الثلاثي وطرق اشتقاقه ، وإنما هو فرع لباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً .

(٢) ويمكن أن تفسر بعض هذه الأفعال على أنها نشأت عن طريق القياس الخاطئ False Analogy وهو ما تقع فيه الأجيال الناشئة ثم يشيع بعد ذلك حين يصبح الصغار كباراً . ففي البيئات البدائية حين ينزل الجليل الصغير عن الكبار حولهم وحين لا تتاح لهم فرص لإصلاح الأخطاء يقيس الأطفال أحياناً قياساً خاطئاً بعض المشتقات وتنشأ في كلامهم صيغ جديدة لا وجود لها في كلام الكبار ، ثم يصبح ما كان يعد خطأ ، معترفاً به بين أفراد الجيل الناشئ . وهذه ظاهرة لغوية أكدها لنا المحدثون من علماء اللغات وبرهنوا عليها بما لا يدع مجالاً للشك . ونحن نلاحظ شيئاً من هذا في أطفالنا حين يجمعون الكلمات جموعاً

لامه أو عينه من حروف الحلق وحينئذ يجب فتح عين المضارع .

(٢) الماضي المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين .

ثانياً : الأفعال المشتركة التي روى لكل منها أكثر من باب لا تكاد تزيد على ١٣٠٠ غير أن المعنى يختلف اختلافاً بينا مع كل باب في الكثرة الغالبة من هذه الأفعال . وليس يكفي للربط بين فعلين مختلفين في المعنى اختلافاً بعيداً أن يشتركا في اللفظ ، فربما كان أحدهما قد مر في أطوار صوتية ترتب عليها أن تصادف الاشتراك في اللفظ بينه وبين غيره .

ومن التعسف حينئذ أن نعد مثل هذا من المشترك اللفظي الذي يشترط فيه وضوح العلاقة بين المعنيين كالانتقال من الحقيقة إلى المجاز أو التطور المعقول المقبول في المعنى وغير ذلك من عوامل المشترك اللفظي . ولم يفتن أصحاب المعاجم إلى أنه قد تمر الكلمة بتطورات صوتية لسبب من الأسباب فتنشأ لها صورة جديدة فيتصادف أن تشترك في اللفظ مع كلمة أخرى بعيدة عنها كل البعد في المعنى .

وقد كان حين صنفوا معاجمهم أن جمعوا مثل هذه الكلمات معا دون إشارة إلى الفارق الكبير في معناها وجاءونا في المعاجم بكلمات كثيرة تشترك لفظاً وتختلف اختلافاً بينا في المعنى بحيث لانكاد نشعر بأى ارتباط بين المعنيين : انظر مثلاً إلى ما ذكره أصحاب المعاجم من أن لكلمة « التغب » معنيين غير ظاهري العلاقة هما . « الوسخ . والدرن » ثم القحط والجوع . ونحن نعلم في موضع آخر من معاجمهم كلمة « السغب » التي تعني الجوع

فقط . أليس من المعقول أن نقول إن كلمة « السغب » قد مرت في لهجة من اللهجات بتطورات صوتية وذلك بقلب السين إلى تاء كما حدث في القبائل اليمنية حين قالوا « النات » بدلا من « الناس » ويترتب على هذا أن تنشأ كلمة « التغب » بمعنى الجوع مع « التغب » بمعنى الدرن والوسخ ثم جاء جامعو المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة « التغب » وعدوها من المشترك اللفظي . ولاشك أن ما حدث في هذه الكلمة قد تم في أفعال كثيرة تنحدر في الأصل من منابع مختلفة ثم تصادف أن كان الاشتراك في اللفظ ، وإلا كيف نتصور أن مجرد الانتقال بالفعل « أصل » من باب فرح إلى باب كرم غير المعنى من أسن الماء وتغير رائحته إلى أن يصبح المرء ذا حسب ونسب ، أليس الأولى أن نقول أن (أصل) بمعنى صار ذا حسب وأصل ترتبط بمادة « الأسل » ، أو أن نقول أن « أصل » بمعنى أسن ترتبط بهذه المادة ثم تغيرت النون إلى اللام والسين إلى الصاد ؟ فالأفعال التي تختلف بينها المعاني مثل هذا الاختلاف البعيد يجب أن تدرس وحدها وأن ينظر إليها على أنها تنحدر من ينابيع متعددة . ومثل الفعل « أصل » ذلك الفعل « خرف » فهو من باب نصر بمعنى جنى الثمر ومن باب كرم بمعنى فسد عقله .

يجب إذن أن ندع جانبا الأفعال التي اختلفت أبوابها فاختلفت معانيها لذلك اختلافاً بينا لا يشير إلى أى علاقة أو شبه علاقة .

أما حين نلاحظ العلاقة بين المعنيين كما في الفعل « عرف » من باب ضرب بمعنى المعرفة

باب ضرب وأن آخرين كانوا يوثرون باب نصر . لأن شرط اللهجة في البيئة الواحدة الاطراد ولاانسجام بين جميع الأفراد في كلامهم ونطقهم . والله در ابن درستويه حين يقول في شرح الفصيح « لا يكون فعل وأفعال بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين فأما في لغة واحدة فحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم ذلك على طباعها ومافى نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ماجرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون العلة فيه والفروق فظنوا أنهما بمعنى واحد وتأولوا على العرب هذا التأويل من ذات أنفسهم . فان كانوا قد صدقوا في رواية ذلك عن العرب فقد أخطأوا عليهم في تأويلهم مالا يجوز في الحكمة وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين كما بينا أو يكون على معنيين مختلفين (١).

فاختلاف البيئة في رأيه ان لم يتبعه اختلاف في المعنى يجب أن ينسب إلى لهجتين مختلفتين وليس الاختلاف بين باب نصر وباب ضرب الا اختلافاً في البيئة . وعلى هذا يمكن حين يشترك الفعل في بابي ضرب ونصر أن ننسب باب ضرب إلى البيئة الحجازية التي آثرت الكسر في كثير من التغيرات الصوتية وأن ننسب باب نصر إلى البيئة البدوية التي آثرت الضم (٢) . ولاشك أن الرواة وأصحاب المعاجم كانوا يجمعون من معظم القبائل في جزيرة

ومن باب فرح بمعنى العرف وطيب الرائحة أو كان لفعل « أنف » من باب فرح بمعنى ترفع عن الشيء ، ومن باب نصر بمعنى ضرب أنفه ، فالمرر لاختلاف الباب هو ذلك التغيير الطفيف في المعنى ومثل هذا يمكن أن يقال في كل باب « كرم » . فانتقال الفعل من التعدى إلى اللزوم أو من الاختيار إلى الاجبار مبرر كاف في كل اللهجات لاختلاف الأبواب .

أما الأفعال التي وردت في المحيط مشتركة في المعنى مختلفة في الباب فلا تكاد تعدو ٥٠٠ موزعة حسب النسب الآتية :

- (١) من باب نصر وضرب ٥٠٪
- (٢) من باب ضرب وفرح ١٢٪
- (٣) من باب نصر وفرح ١٤٪
- (٤) من باب فرح وكرم ١٢٪
- (٥) من باب نصر وكرم ١٠٪
- (٦) من باب كرم وضرب ٢٪

وقد لاحظ القدماء كثرة الاشتراك في باب نصر وضرب وقرروا أنه من الممكن نقل الفعل من أحد البابين إلى الآخر إلا حين يكون هناك سماع ينص على التحديد . وهنا نسأل أنفسنا عن معنى السماع في كلامهم الحق أنه في حالة اشتراك الفعل في هذين البابين يجب أن ننسب كلا منهما إلى بيئة لغوية تخالف الأخرى فلا يعقل أن الرجل في البيئة الواحدة كان من الاختيار والحرية بحيث ينطق مثل هذه الأفعال على هواه مرة من باب ضرب وأخرى من باب نصر ، كما لا يعقل أن أفراداً في البيئة الواحدة كانوا يوثرون في هذه الأفعال

(١) قلا عن الزهر للسيوطي صفحة ٣٨٤

(٢) انظر « اللهجات العربية » صفحة ٧٣

أفعالاً قيل عنها أنها مشتركة بين بابي ضرب ونصر فاختارت في ستة منها باب «ضرب» وفي ستة أخرى باب «نصر». تلك نسبة متعادلة تثير الدهشة والعجب.

أما الاشتراك في بابي ضرب وفرح أو الاشتراك في بابي نصر وفرح فيجب حين يتحد المعنى ألا نعترف بأحد البابين، مختارين منهما ما تنطبق عليه الأسس التي تحدثنا عنها آنفاً، فإذا كان الفعل من الأفعال الاختيارية حددنا له باب نصر أو ضرب وضربنا صفحاً بياب فرح الذي نسبته له المعاجم. أما إذا كان من الأفعال الاجبارية حددنا له باب فرح وضربنا صفحاً عن بابي نصر وضرب.

وحيث نجد أفعالاً تشترك في بابي فرح وكرم يجدر بنا أن نجعلها للباب الأول وحده.

فإذا كانت الأفعال مشتركة بين باب كرم وبابي نصر وضرب فسرناها على أن معناها من باب كرم قد قصد فيه المبالغة وأن الفعل من بابي نصر وضرب قد حول إلى كرم للرجوع في جعل المعنى من الصفات الغريزية الثابتة.

تلك هي النتائج التي وصلنا إليها من دراسة أبواب الثلاثي على ضوء ماورد في قاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة ويجدر بمجمع اللغة العربية أن يقف من هذه الأبواب موقفاً حاسماً ييسر على طلاب العربية الاهتداء إليها لأن كثيراً من المتعلمين يضلون في نطق هذه الأبواب ويضطرون للسؤال عنها أو الكشف عنها في المعاجم وقد رسخ في أذهانهم أن الأمر كله مرجعه إلى السماع.

العرب دون تفرقة بين بيئة حضرية أو بدوية ودون نسبة الباب إلى إحدى البيئتين.

على أنه من الممكن أن يقال هنا إن الاختلاف في البيئة ليس بذى خطر وذلك للصلة الوثيقة بين الضم والكسر من الناحية الصوتية.

فكما نسح الآن في اللهجات الحديثة بعض الناس يوثرون الضم في ماضي الأفعال:

صغر . سخن . طهق . زهق .

نرى آخرين من نفس البيئة يوثرون الكسر فيها. وعلى هذا ربما كانت تلك الأفعال المشتركة في بابي ضرب ونصر تستعمل في لهجة واحدة. وقد يستأنس لهذا الرأي بتلك الأفعال القرآنية التي جاءت في المعاجم على أنها مشتركة في بابي ضرب ونصر وتلك هي:

عقل . ربط . نفر . قدر . سبق . بطش .

وهذه أفعال جاءت في القرآن الكريم من باب ضرب وقد ذكرت المعاجم أنها من باب نصر أيضاً.

أما الأفعال التي جاءت في القرآن من باب نصر وذكرت المعاجم أنها من باب ضرب أيضاً فهي:

حسد . نكث . حشر . درس . فسق . نقص .

فتحن نرى أن لغة القرآن الكريم وهي لهجة موحدية منسجمة لاشك في هذا، قد استعملت